التوزيع: عـــام
E/ESCWA/15/5/Rev.1
E/ESCWA/C.1/15/15/Rev.1
٣١ أيار/مايو ١٩٨٩
ARABIC
الأصـل: بالعربيـة

الأمم المتحـدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الدورة الخامسة عشرة
١٧-١٨ أيار/مايو ١٩٨٩
بغـــداد

تقرير اللجنة الفنيـة
عن أعمال دورتها السادسة
الى الدورة الخامسة عشرة للاسكوا

E/ESCWA/15/5/Rev.1
E/ESCWA/C.1/15/15/Rev.1

89-0792

United Nations Publications

Printed in ESCWA, Baghdad

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمـــة	١-١١	١
الفصل الأول - وقائع الجلسات	١٢-١١٠	٣
ألف - تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة	١٢-٥٧	٣
باء - أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة	٥٨-٦٢	٩
جيم - التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية ...	٦٣-٦٤	١٠
دال - مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١	٦٥-٨٤	١٠
هاء - مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧	٨٥-٩٦	١٣
واو - مناقشة بنود جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزاري للدورة الخامسة عشرة للجنة	٩٧	١٥
زاي - ما يستجد من أعمال	٩٨-١١٠	١٥
الفصل الثاني - تنظيم أعمال الدورة السادسة للجنة الفنية	١١١-١٢٢	١٨
ألف - مكان وتاريخ انعقاد الدورة	١١١	١٨
باء - الحضور	١١٢-١١٧	١٨
جيم - وثائق التفويض	١١٨	١٩
دال - انتخاب اعضاء المكتب	١١٩	١٩
هاء - إقرار جدول الأعمال	١٢٠	١٩
واو - تنظيم الأعمال	١٢١	٢١
زاي - اعتماد تقرير الدورة السادسة للجنة الفنية	١٢٢	٢١

المرفقـــات

المرفق الاول - مشاريع قرارات اعتمدتها اللجنة الفنية لعرضها على الدورة الخامسة عشرة للجنة (للاسكوا)	٢٢
المرفق الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على الدورة السادسة للجنة الفنية ...	٣٩

مقدمـــــة

١- افتتح السيد قبيس سعيد عبد الفتاح، رئيس الدورة السابقة، أعمال الدورة السادسة للجنـــة الفنية في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الموافق ١٣ أيار/مايو ١٩٨٩. وألقى كلمة استعرض فيها أهم التطورات التي طرأت على المنطقة، كانتهاء الحرب العراقية الايرانية، وانتفاضة الشعب العربـــي الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي، والأحداث الدامية التي يشهدها القطر الشقيق لبنان.

٢- ثم ألقى السيد تيسير عبد الجابر، الأمين العام التنفيذي للاسكوا، كلمة رحب فيها بالمشتركيـــن واستعرض التحولات التي طرأت على المنطقة وتركت آثارها على مسار التنمية الإقتصادية والإجتماعيـــة فيها. واستشهد في ذلك بالحرب العراقية الإيرانية وما تبعها من تخطيط وإعمار واستئناف للعمل بعـــد ثماني سنوات من القتال.

٣- وأشار إلى انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسل الذي وحّد كلمته وكسب احترام المجتمع الدولـــي واعترافه بإعلان دولة فلسطين. كما أعرب عن أسفه إزاء الأزمة اللبنانية التي ما زالت تتفاقم بعد مضـــي ١٥ عاما على اندلاعها، وتمنى النجاح لمساعي السلام العربية المبذولة في هذا الصدد.

٤- ثم تطرق إلى الجانب الاقتصادي، والتطورات التي شهدتها المنطقة بسبب تدهور أسعار النفط فـــي عام ١٩٨٨، وبسبب الصراعات الإقليمية. وأشار إلى إنشاء مجلس التعاون العربي الذي يهدف الى تحقيـــق التنسيق والتكامل الاقتصادي في مختلف القطاعات.

٥- وألقى الضوء على ظهور اتجاه نحو الإعتماد على القطاع الخاص وتعبئة موارد القطاع الخاص فـــي خدمة التنمية بعد أن قلت الكفاءة في بعض مؤسسات القطاع العام. وقال إن الإسكوا اشتركت مع جهـــات متخصصة في عقد ندوة وإعداد بحث عن هذا التطور الجديد.

٦- وقال إن الإسكوا بذلت جهودا في خدمة الدول الأعضاء خلال عام ١٩٨٨، سواء بتقديم المساعـــدة أو بإجراء دراسات أو تقديم خدمات استشارية فنية أو من خلال مجموعة من أنشطة التعاون التي شملـــت مجالات متعددة كالتصحر، والتخطيط الزراعي، والطاقة، والصناعة، والزراعة، والنقل، والتكنولوجيـــا، والموارد المائية، ومسوح الاسر، والإحصاء السكاني، والمرأة، وصحة الطفل.

٧- واستعرض الأمين العام التنفيذي متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها السابقة، فنـوّه بتنفيذ هذه القرارات، خصوصا فيما يتعلق بإدخال تعديلات على برنامج العمل والأولويات لفترة السنتيـــن ١٩٨٨-١٩٨٩ في ضوء ملاحظات اللجنة الفنية في دورتها الخامسة، وتقديم دراسات عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني، ثم خفض نسبة الشواغر من حوالي الثُّلث الى حوالي ١٠ في المائة.

٨- وقال ان الإسكوا اهتمت بعقد اجتماعات بشأن عقد النقل والاتصالات في غربي آسيا، وبشـــأن تجارة الخدمات والتنمية، كما أنها عقدت اجتماعا آخر لرؤساء الأجهزة الإحصائية المركزية.

٩- وأوضح أن برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ قد اهتم اهتماما خاصا ببرامج تنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى تقديم المساعدة الفنية للدول الاعضاء، فضلا عن المبادرات المتخذة في مجالات متعددة، منها إدارة المياه وترشيد استهلاكها، وتخطيط القوى العاملة، وتنمية شركات القطاع العام، والتنمية الريفية، والصناعات الصغيرة، مع إدخال قضايا جديدة تتناول نظم الرعاية الإجتماعية والضمان الاجتماعي. وأضاف ان برنامج البيئة تم إدخاله ضمن الميزانية العادية بعد أن كان معتمدا بالكامل على مصادر خارجة عنها.

١٠- وأشار إلى أن التطورات التى شهدتها المنطقة تفرض على الإسكوا أن تهتم بقضايا أخرى كترشيد القطاع العام وتنمية المبادرة الخاصة وتعمير المناطق التي دمرتها الحروب أو الكوارث الطبيعية، فضلا عن تعزيز التعاون مع شتى التجمعات الاقتصادية العربية. وأضاف أن ذلك سيتم من خلال التعاون مع الحكومات العربية الأعضاء والمنظمات الإقليمية المتخصصة، مع السعي إلى توفير أموال من مصادر خارجة عن الميزانية العادية كلما دعت الحاجة.

١١- وختم الأمين العام التنفيذي كلمته منوها بالبنود التي حوتها الخطة متوسطة الأجل الجديدة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ والتي جاءت وفقا لآراء الدول الأعضاء وتوصياتها ووفقا للتطورات التي تمر بها المنطقة والعالم بأسره.

الفصل الأول

وقائع الجلســـات

ألف - تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة (البند ٦ من جدول الأعمال)
E/ESCWA/C.1/15/4(Part I)/Rev.1) و Corr.1 و Supplement 1 و (Part II) و Corr.1
و E/ESCWA/C.1/15/4/Add.1-10 و E/ESCWA/C.1/15/5 و E/ESCWA/C.1/15/6
و Add.1-3 و Add.4 و Corr.1).

١- التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩
(البند ٦(أ) من جدول الأعمال)
E/ESCWA/C.1/15/4(Part I)/Rev.1) و Corr.1 و Supplement 1 و (Part II)
و Corr.1 و E/ESCWA/C.1/15/4/Add.1-10)

١٢- بدأت اللجنة مداولاتها بمناقشة هذا البند الفرعي، فاستعرض الأمين العام التنفيذي بايجـــاز مجموعة الوثائق المقدمة في إطاره. وأشار الى أنها تعكس أنشطة اللجنة في مختلف المجالات والبرامـــج وأنها تحتوي على تفصيلات كثيرة تتعلق بأنشطة مستقلة، لكل منها ناتج، تتخذ أشكالا مختلفة منهـــا الدراسات والنشرات والتقارير ومنها الدورات التدريبية والاجتماعات وغيرها.

١٣- ثم تطرق الأمين العام التنفيذي الى حالة الشواغر، فقال انها شكلت أكثر من ثُلث مجموع الموظفين الفنيين عام ١٩٨٨، بسبب الظروف التي مرت بها اللجنة في السنوات السابقة. وأضاف أن ظروف العمـــل ومسألة نقل مقر اللجنة حالت دون تغطية جميع الانشطة التي أقرتها اللجنة في دورتها الرابعة عشـــرة. وقال ان أداء الأمانة التنفيذية للجنة قد تحسن بالرغم من هذه الظروف قياسا على السنوات السابقة.

١٤- كما ذكر أن الأمانة التنفيذية قد أعادت النظر في برنامج العمل والأولويات لفترة السنتيـــن ١٩٨٨-١٩٨٩، بحيث تأجل انجاز بعض نواتجه الى هذا العام، كما أُعيد النظر في البعض الآخر منها، فألغيـــت أو تم تعديلها وإدخالها ضمن أنشطة جديدة أكثر ملاءمة لمتطلبات أعضاء اللجنة.

١٥- وأعرب المجتمعون عن تقديرهم للجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية في اعداد هذه الوثائق ســواء كان ذلك في شكل دراسة أو اجتماع أو ندوة.

١٦- وأكد عدد من المندوبين على ضرورة ارسال الوثائق الى الدول الاعضاء قبل انعقاد الدورة بمـدة كافية لعرضها على الجهات المختصة حتى يتسنى للوفود أن تنقل آراءها الى اللجنة الفنية قبل انعقـــاد دورتهـــا.

١٧- وأعرب بعض المندوبين عن رغبتهم في الحصول على ملخص للوثيقة E/ESCWA/C.1/15/4(Part I)/Rev.1 و Corr.1 تظهر فيه التعديلات التي أدخلتها الأمانة التنفيذية للجنة على برامجها المقررة لكي يتمكن اعضاء الوفود من مناقشتها.

١٨- وتساءل أحد المندوبين عن مشروعية إدخال التعديلات على برنامج العمل والأولويات الذي سبق للجنة الفنية إقراره، فأوضح الأمين العام التنفيذي بأن اللجنة الفنية كانت قد وافقت على اقتراح الأمانة التنفيذية باجراء تعديلات لا تتجاوز ١٨ في المائة من مجموع النواتج. وقد أقرت اللجنة ذلك بطلبها الى الأمين العام التنفيذي ان يرفع توصية بهذا الشأن الى الدورة السادسة للجنة الفنية.

١٩- واقترح مندوب آخر ان تتشاور الأمانة التنفيذية مع الدول الاعضاء بشأن اجراء التعديلات قبل إقرارها. وأضاف ان الأمانة التنفيذية مستعدة، في ضوء المقترحات والتوصيات التي يقدمها المجتمعون، ان تناقش مسألة الابقاء على بعض النواتج التي اقتُرحت الغاءها.

موجز تعليقات المندوبين ومقترحاتهم وتوصياتهم بشأن برامج اللجنة:

في مجال الأغذية والزراعة

٢٠- أكد أحد المندوبين على ضرورة التركيز على اجراء دراسات حالة، أي دراسة التطبيقات في الدول الاعضاء، بحيث تكون هذه الدراسات بمثابة العناصر الأساسية لبرنامج الأغذية والزراعة الى جانب الحلقات الدراسية والتدريبية. وأوضح ممثل الأمانة التنفيذية ان الامانة التنفيذية قامت بالفعل بإجراء مثل هذه الدراسات في إطار هذا البرنامج.

٢١- وتطرق بعض المندوبين الى موضوع الشواغر في شعبة الأغذية والزراعة والغاء بعض النواتج بسببها. فأوضح ممثل الأمانة التنفيذية ان الشعبة تمكنت من تعويض ذلك بفضل تعاونها مع منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة (الفاو) اذ ان هذه الشعبة هي شعبة مشتركة بين الاسكوا والفاو.

في مجال القضايا والسياسات الانمائية

٢٢- اقترح أحد المندوبين ان يتم التركيز في هذا البرنامج على التطورات التي تشهدها الساحة الدولية وعلى موقف العالم العربي منها. وكذلك التركيز على ما يجري على الساحة العربية فيما يتعلق بإقامة مجالس، كمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس التعاون العربي، ذلك أن مدلولات اقامة هذه المجالس جديرة بالاهتمام.

في مجال البيئة

٢٣- أكد أحد المندوبين على ضرورة الاهتمام ببرنامج البيئة لما له من تأثير هام على الانسان والحيوان والنبات.

٢٤- وأوضح الأمين العام التنفيذي أن مسائل البيئة تنال اهتماما كبيرا. وانه سيُعقَد مؤتمر دولي في عام ١٩٩٢ حول البيئة والتنمية. وأكد على ضرورة اسهام الامانة التنفيذية في أنشطة هذا المؤتمر بالتنسيق مع بلدان جامعة الدول العربية. وذكر أن الأمانة التنفيذية قد اتفقت مع مقر الامم المتحدة بنيويورك على تزويد الامانة التنفيذية بمستشار اقليمي لشؤون البيئة. وأكد على ضرورة تنسيق البرامج مع المكتب الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة الموجود في البحرين.

في مجال المستوطنات البشرية

٢٥- أحاطت اللجنة علما ببرامج الأمانة التنفيذية للجنة وأنشطتها في هذا المجال.

في مجال التنمية الصناعية

٢٦- أشار أحد المندوبين الى أهمية تجارة المصنوعات، والصناعات الغذائية. وقال ان تجارة المصنوعات هي الحلقة المهمة في التنمية الصناعية، اذ ان تسويق منتجاتها هو المشكلة الرئيسية التي قضت على العديد من الصناعات وأخرجتها من الاسواق دون ان تحقق الغرض المنشود من اتساعها. وقال ان إعداد الدراسات والاستفادة من الاتفاقيات المعقودة بين الدول الاعضاء تعتبر من الوسائل الكفيلة بالحفاظ على هذه الصناعات. ودعا الى التركيز على الصناعات المتوسطة والخفيفة.

٢٧- ثم تطرق الى الصناعات الغذائية وأكد أن الغذاء موضوع مصيري، كما أكد على ضرورة التركيز على الصناعات التي تقوم بتحويل المنتجات الزراعية الى منتجات غذائية.

٢٨- واقترح مندوب آخر ربط هذا البرنامج بالأولويات التي تحددها خطط التنمية الخاصة بالدول الأعضاء.

٢٩- وأكد أحد المندوبين على ضرورة التركيز على المشروعات الكبيرة معربا عن رأيه بأن المشروعات الصغيرة لن تكون ذات جدوى اقتصادية.

في مجال التجارة الدولية والتمويل الانمائي

٣٠- فيما يتعلق بالتعاون التجاري بين الدول الاعضاء، أشار أحد المندوبين الى ان الدول الاوروبية قد اتفقت على ازالة القيود فيما بينها. وقال ان هذا الموضوع يمكن مناقشته في إطار آثاره على الدول العربية.

٣١- وأوضح الأمين العام التنفيذي أن موضوع التجارة الدولية هو موضوع هام بالنسبة للدول الاعضاء. كما أشار الى أهميتها على الصعيد الدولي لما لها من آثار سلبية مثل الحمائية، ومعدلات التبادل التجاري التي لا تخدم مصالح البلدان النامية وكذلك اقامة التجمعات الاقتصادية، وخاصة انشاء

سوق اوروبية موحدة عام ١٩٩٢، وما يترتب على ذلك من آثار لم تقدَّر بعدُ حق التقدير، من بينها الاحتكار التجاري على سبيل المثال. لذا، فقد اتفقت الامانة التنفيذية، من خلال تعاونها مع اللجنة الاقتصادية لاوروبا واللجنة الاقتصادية لافريقيا، ومن خلال تعاونها، الى حد ما، مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء، على إعداد وثيقة مشروع تتعلق بتسهيل التبادل التجاري، ستقدم الى برنامج الامم المتحدة الانمائي لتمويلها بسبب عدم توفر موارد من الميزانية العادية للجنة. وستحدد الوثيقة آثار التكتلات الاقتصادية الأجنبية على البلدان النامية، لا سيما بلدان الاسكوا. وأضاف أنه يعتقد أن توحيد السوق الأوروبية انما يمثل قضية رئيسية، مما حدا باللجنة الى إدراجها ضمن برنامج عملها لفترة السنتين القادمتين ١٩٩٠-١٩٩١، مع الأخذ بعين الاعتبار ما سيصدر من دراسات وقرارات عن جامعة الدول العربية والمؤسسات العربية المختصة.

في مجال الموارد الطبيعية

٣٢- أوضح الأمين العام التنفيذي ان التركيز في هذا المجال ينصب على الموارد المائية بسبب شحها في المنطقة.

في مجال قضايا الطاقة

٣٣- أشار أحد المندوبين الى ان برنامج الطاقة ينقصه التركيز على ترشيد استهلاك الطاقة أُسوة بدول العالم. واقترح اجراء دراسة عن تجارب بلدان المنطقة في هذا المجال للاستفادة منها.

٣٤- وأوضح الأمين العام التنفيذي ان هناك حاجة الى الحصول على موارد خارجة عن الميزانية لدعم برنامج الطاقة. وفي هذا الصدد، اقترح احد المندوبين بحث مسألة تمويل الانشطة المتصلة بالطاقة مع الصناديق العربية.

في مجال السكان

٣٥- أكد عدد من المندوبين على أهمية موضوع المعوقين الذي تُعنى به الأمانة التنفيذية في إطار هذا البرنامج نظرا لارتفاع نسبة المعوقين في منطقة الاسكوا بسبب الحروب، فضلا عن الاسباب الطبيعية. وتضمنت مقترحاتهم الجوانب التالية: معالجة الاسباب التي تؤدي للاعاقة كحوادث السير، انطلاقا من المبدأ القائل ان الوقاية خير من العلاج؛ وجمع احصاءات عن المعوقين ووضع منهجيات خاصة لهم؛ واقامة مشاريع لتأهيلهم، والاهتمام بموضوع معوقي الحرب.

٣٦- وذكر ممثل الأمانة التنفيذية ان الاسكوا لا تُعنى فقط بتأهيل المعوقين، وإنما تعنى كذلك بتكييف البيئة المادية المحيطة بهم لاحتياجاتهم ومتطلباتهم.

في مجال الادارة العامة والمالية العامة

٣٧- أكد أحد المندوبين على أهمية اعداد الدراسات المقارنة في المجالات المالية والنقدية.

٣٨- وأبدى مندوب آخر تحفظه بشأن الغاء النشرة الفنية المعنية بتنويع مصادر الدخل القومي في بلدان الاسكوا المصدِّرة للنفط، اذ انه ينبغي الاطلاع على ما حققته الدول النفطية من نتائج في مجال تنويع الدخل القومي.

في مجال العلم والتكنولوجيا

٣٩- اقترح احد المندوبين اجراء دراسة مقارنة للتقنية والتكنولوجيا في بلدان المنطقة او بلدان مختارة منها.

في مجال التنمية الاجتماعية

٤٠- ناقش المجتمعون موضوع المرأة العاملة في الريف. وأشار أحد الوفود الى ضرورة تنسيق أنشطة هذا البرنامج مع المنظمات المعنية بوضع برامج في مجال محو أمية المرأة فضلا عن إعداد دراسات عن المرأة في القطاع الريفي والعمل المتوفر لها، على سبيل المثال، بدلا من الاكتفاء بالدراسات التي تقيِّم أوضاعها.

٤١- وأعرب بعض المندوبين عن تفضيلهم لاستخدام عبارة «زيادة اسهام المرأة» في التنمية بدلا من «دمجها» في التنمية. وأوضح أحدهم أن المشاريع الموجهة للمرأة في بلاده لم تلق نجاحا كبيرا، إذ أن التصدي لمشاكلها ينبغي أن يكون جزءا متكاملا من مشاريع تستهدف الرجل والمرأة على حد سواء.

في مجال الاحصاء

٤٢- أحاطت اللجنة علما بالانشطة التي قامت بها الأمانة التنفيذية في اطار هذا البرنامج. وأشاد المندوبون بالنشرات الاحصائية القيِّمة التي تصدر في إطاره والتي تلبي الحاجات الفعلية للدول الاعضاء. وأعرب أحد المندوبين عن أمله في ان يستكمل هذا البرنامج الاحصاءات الاجتماعية.

في مجال النقل والمواصلات

٤٣- لاحظ أحد المندوبين أن بعض الانشطة المتعلقة بالنقل الجوي قد الغيت. ونوه بأهمية مواصلتها في اطار برنامج العمل والاولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١، تجنبا للمشكلات التي تعاني منها دول المنطقة في مجال النقل البري والبحري.

في مجال الشركات عبر الوطنيـــة

٤٤- أحاطت اللجنة علماً بالأنشطة المدرجة تحت هذا البرنامج.

في مجال التعاون الفني ومشاريع المساعدة الفنية

٤٥- استمع المندوبون الى عرض موجز عن مختلف الانشطة التي قامت بها الأمانة التنفيذية فـــي هذا المجال.

٢- استعراض المطبوعات المتكررة للجنة (البند ٦(ب) من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/C.1/15/5)

٤٦- استعرض الأمين العام التنفيذي هذه التقرير المشار اليه أعلاه قائلا أن هذا التقرير مقدم الـــى اللجنة تلبية لقرار الجمعية العامة ٣٢/٣٨، الجزء «هاء»، المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ بشـــأن مراقبة الوثائق والحد منها والذي يقضي بترشيد ما يصدر عن هيئات الامم المتحدة وعن المجلـــس الاقتصادي والاجتماعي من مطبوعات، بحيث يتم تقييمها وفقا لمعايير مختلفة وردت في هذا التقريـــر. وأضاف أن الهدف من التقرير هو اطلاع الوفود على ما تصدره الامانة التنفيذية من مطبوعـــات والاستئناس بتوجيهاتها بهذا الشأن.

٤٧- واقترح أحد المندوبين أن تصدر توصية بالتقليل من إصدار هذه المطبوعات وأن يتم الاكتفاء بما يرد منها في برنامج العمل والأولويات. وأُحيل هذا الاقتراح الى الأمانة التنفيذية.

٣- متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة (البند ٦(ج) من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/C.1/15/6/Add.1-3 و Add.4 و Corr.1)

٤٨- أوضح الأمين العام التنفيذي أن متابعة قرار اللجنة ١٥٦(د-١٤) بشأن برنامج العمل والأولويـــات للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ كما هو مبين في الوثيقة (E/ESCWA/C.1/15/6/Add.1) قد وردت الاشارة اليه مـــن خلال البند ٩، والبند ٦(أ) من جدول الأعمال.

٤٩- وأشار ايضا الى قرار اللجنة ١٥٧(د-١٤) بشأن الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصاديـــة والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ الذي تم تناوله في اطار البند ١٠ من جدول أعمال هـــذه الدورة.

٥٠- وفيما يتعلق بالقرار ١٦٠(د-١٤) بشأن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، ذكـــر الأمين العام التنفيذي ان الاسكوا اجرت عددا من الدراسات بهذا الشأن، فضلا عن تقديم خدمـــات استشارية فنية لمكتب الاحصاء المركزي الفلسطيني في دمشق. وبهذا الخصوص، شكر مندوب دولـــة

فلسطين الأمين العام التنفيذي على جهوده ومتابعته تنفيذ القرار وطالب باستمرار العمل بمضامين القرارات السابقة بشأن دعم الشعب العربي الفلسطيني.

٥١- وقال أحد المندوبين ان اللجنة عليها دور ومسؤوليات لا بد ان تنهض بها ازاء الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة لأنها لا تتعرض للضغوط التي تواجهها اجهزة الامم المتحدة الاخرى بهذا الخصوص.

٥٢- وفي اطار القرار ١٦١(د-١٤) بشأن الموارد البشرية والمالية والشواغر في الأمانة التنفيذية، قال الامين العام التنفيذي إن معدلات الشواغر كانت عالية فيما مضى، ثم انخفضت حتى وصلت الى ١٠ في المائة حاليا بسبب قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، الجزء الأول، المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة. كما ذكر ان بعض الدول الاعضاء ممثلة تمثيلا ناقصاً من حيث عدد الموظفين في الاسكوا، وأن بعضها ليست ممثلة على الاطلاق.

٥٣- ثم تطرق الأمين العام التنفيذي الى اسلوب التعيين المتّبع في الامم المتحدة. واوضح ان الاولوية تعطى للمرشحين من داخل اجهزة الامم المتحدة ثم الى المرشحين الخارجيين. واعرب احد المندوبين عن امله في ان تظهر الاعلانات الخاصة بالوظائف الشاغرة في الوقت المناسب لارسالها الى الدول الأعضاء.

٥٤- وأعرب عدد من أعضاء الوفود عن ضرورة مراعاة التوزيع الجغرافي العادل للوظائف على مختلف درجاتها، وبخاصة الفئات الفنية العليا، مع ايلاء اهتمام خاص للبلدين الأقل نموا في المنطقة ولدولة فلسطين.

٥٥- واقترحوا ايضا ان تعمل البلدان التي ليس لها موظفون بالمنظمة على تشجيع موظفيها على العمل في الاسكوا، إما عن طريق التعويض المالي بسبب قلة المرتبات، قياساً على ما يتلقونه في دولهم، وإما عن طريق الإعارة.

٥٦- وأورد بعض المندوبين اقتراحا بضرورة تعيين معظم الموظفين الفنيين في الاسكوا من داخل المنطقة.

٥٧- وأشار الأمين العام التنفيذي الى حاجة اللجنة لموارد من خارج الميزانية من أجل توفير ما يلزم من مستشارين لسد الثغرة التي تسببها الشواغر.

باء- أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة (البند ٧ من جدول الأعمال)

(E/ESCWA/C.1/15/7)

٥٨- أحاطت اللجنة الفنية علما بأنشطة الأمانة التنفيذية في هذا المجال والتي استعرضها الأمين العام التنفيذي بايجاز.

٥٩- وفي إطار برنامج تعزيز القدرات الوطنية لمسوح الأسر في المنطقة، أعرب عدد من المندوبين عن رغبتهم الاكيدة في مواصلة هذا البرنامج لما يشكله من اهمية بالنسبة للدول الاعضاء. وطرح عدد من المندوبين مسألة إنشاء وحدة خاصة بمسوح الأسر في الاسكوا. وبين الأمين العام التنفيذي ان انشاء الوحدة عملية تنظيمية تترتب عليها التزامات مالية يصعب الوفاء بها في ظل الأزمة المالية الحالية.

٦٠- ورأى بعض المندوبين ان توفير الخدمات للدول الاعضاء في هذا المجال هو بيت القصيد، بصرف النظر عن الاطار التنظيمي الذي تتوفر هذه الخدمات من خلاله حاليا.

٦١- واتفق المندوبون على استصدار قرار ذي شقين يقضي بمواصلة تقديم الخدمات الفنية للدول الاعضاء في مجال مسوح الاسر ويخوّل الأمين العام التنفيذي السعي الى انشاء وحدة لتقديم الخدمات في هذا المجال. وأوضحوا ان هذا القرار سيكون بمثابة سند تشريعي يشكل دعما للمساعي التي سيبذلها الأمين العام التنفيذي لتحقيق هذا الهدف.

٦٢- وبالنسبة للاجتماع المعني بتجارة الخدمات والتنمية في منطقة الاسكوا، أشار أحد المندوبين الى ما لهذا الاجتماع من أهمية بالغة، ورجا من الأمانة التنفيذية ان تقوم بمتابعة هذا الموضوع واقترح تضمينه في مشروع الخطة متوسطة الأجل القادمة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ وبرنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١. كما اقترح إدخال جزء منه في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع لمنطقة الاسكوا.

جيم- التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية (البند ٨ من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/C.1/15/8)

٦٣- أشار الأمين العام التنفيذي الى أن الوثيقة المشار اليه أعلاه تستعرض تفصيلا ما قامت به اللجنة من اتصالات مع مختلف المنظمات الاقليمية والدولية وما عقدته من اتفاقات وقامت به من أنشطة مشتركة استمراراً للجهود التي بذلها الأمين العام التنفيذي السابق في هذا المجال. كما أشار الى اللجنة واللجان الاقليمية الاخرى، مثل اللجنة الاقتصادية لاوروبا واللجنة الاقتصادية لافريقيا، وكذلك برنامج الامم المتحدة الانمائي.

٦٤- وأوصى أحد المندوبين بأن تكثف الامانة التنفيذية تعاونها مع الصناديق الإقليمية غير التابعة للامم المتحدة لتمويل بعض برامج التعاون في منطقة الاسكوا، على غرار التعاون القائم بينها وبين البنك الاسلامي للتنمية.

دال- مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ (البند ٩ من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/C.1/15/9)

٦٥- أوضح الأمين العام التنفيذي أن برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ يعتمد أساساً على الخطة متوسطة الأجل التي وافقت عليها اللجنة في دورتها التاسعة[1]، والتي تم تمديدها

لتغطي الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٩/٤٣، الجزء الثاني، المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٨ بشأن تخطيط البرامج. وقال ان هناك استمرارا للأنشطة والبرامج التي تضطلع بها الامانة التنفيذية في فترة السنتين الحالية ١٩٨٨-١٩٨٩.

٦٦- وأضاف أن البرنامج يفترض ملء كل الشواغر في الامانة التنفيذية التي انخفض معدلها، على أمل الوصول الى ملئها بالكامل في نهاية عام ١٩٨٩. ولكن نظراً لخطة الأمم المتحدة في تخفيض الوظائف بنسبة ٩ر٥ في المائة، فقد راعت اللجنة هذه الحقيقة واقترحت تخفيض ٨ وظائف من الفئة الفنية و١٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة اعتبارا من بداية العام القادم بالرغم من الصعوبات التي يفرضها هذا التخفيض في ضوء الحداثة النسبية للاسكوا كلجنة اقليمية.

٦٧- وأضاف الأمين العام التنفيذي ان مشروع برنامج العمل والأولويات يركز على الأنشطة المتعددة التخصصات والقطاعات، أي سيكون الاعتماد على الأنشطة العملية والفنية معا، خصوصا في مجال تنمية الموارد البشرية، والبيئة، والصناعة، وما الى ذلك، بتقديم خدمات استشارية فنية مشتركة بدلا من العمل بصورة منفردة في شُعَب الاسكوا.

٦٨- وأشار الى ان الجديد في مشروع برنامج العمل والأولويات هو مواجهة القضايا المستجدة في المنطقة، إذ لم يعد يكفي للاسكوا ان تنفذ أنشطتها وبرامجها التقليدية، بل لابد لها أن تتزامن مع القضايا المستجدة، وهي قضايا اساسية برزت بشكل واضح ولا تستطيع الاسكوا ان تبتعد عنها خلال السنتين القادمتين، مثل تعمير ما دمرته الحروب، وقضايا النزاعات، والاحتلال، وسياسات التكيف الاقتصادي، والمشاكل التي تواجه توسيع التجارة الخارجية للدول الاعضاء، وكذلك التجمعات الاقتصادية الاوروبية وما لها من آثار على المنطقة، وما الى ذلك. وللاضطلاع بهذه الانشطة الجديدة، خصص برنامج العمل والاولويات موارد خارجة عن الميزانية.

٦٩- وردا على استفسار من احد المندوبين عن المعايير التي تتحكم في اعداد الخطة متوسطة الاجل، التي يشكل برنامج العمل والاولويات جزءا منها، اوضح الأمين العام التنفيذي ان هذه الخطة مستوحاة من الاستراتيجية الانمائية الدولية، واستراتيجية التنمية لمنطقة غربي آسيا[٢]؛ والدورات التي تعقدها اللجنة، واتفاقات التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة، ومقترحات المستشارين الاقليميين التي يتوصلون اليها من خلال العمل الميداني، والطلبات المباشرة التي ترد من الدول الاعضاء.

٧٠- واستعرض الأمين العام التنفيذي الوثيقة E/ESCWA/C.1/15/9 حسب تسلسل البرامج الواردة فيها. ثم عقّب بتأكيده على ضرورة تحسين كفاءة الامانة التنفيذية رغم قلة عدد الموظفين وتزايد المهام المنوطة بهم.

---

(١) انظر قرار اللجنة ١١٤(د-٩) المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٢ بشأن الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩.

(٢) انظر: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، استراتيجية التنمية لمنطقة غربي آسيا في عقد التنمية الثالث للامم المتحدة، (بيروت، ١٩٧٩) (E/ECWA/DPD/WG.14/1/Rev.1).

٧١- وطلب عدد من المندوبين إعطاء دولهم الوقت الكافي لدراسة مشروع برنامج العمل والاولويات ومشروع الخطة متوسطة الاجل حتى يتسنى لدولهم إبداء آرائها وتعليقاتها وموافاة اللجنة بها. وردا على ذلك، أشار الأمين العام التنفيذي الى ضرورة تقديم الآراء والتعليقات قبل موعد انعقاد دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة في اوائل تموز/يوليو المقبل والتي سوف تنظر في الخطة متوسطة الأجل.

٧٢- واستعرض رؤساء الشُعب الفنية مجالات التركيز الرئيسية في البرامج التي تضطلع بها شعبهم، كما وردت في الوثيقة المشار اليها أعلاه. وتركزت تعليقات الوفود على المجالات التالية:

<u>في مجال الاغذية والزراعة</u>

٧٣- اقترح أحد الوفود النظر في دعم المزارعين بمختلف الوسائل لضمان استمرار الزراعة، نظرا لاعتمادهم على مصادر قليلة من المياه، كما دعا الوفد الى انشاء نظام للتأمين على المنتجات الزراعية، وتساءل عما اذا كان هذا النظام موجودا في أي بلد من بلدان الاسكوا.

٧٤- واقترح مندوب دولة فلسطين ان تقوم شعبة الاغذية والزراعة المشتركة بين الاسكوا والفاو باجراء دراسة خاصة بالاراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك لتقصي مشاكل تسويق وتصنيع الزيتون والموالح، وكذلك تطوير زراعة النباتات الطبية وتصنيعها في الضفة الغربية للاراضي الفلسطينية المحتلة، حيث ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي تمنع اخراج نباتات طبية مثل الزعتر والميرامية. كما دعا الى اجراء دراسة لامكانيات تطوير الانتاج الحيواني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

<u>في مجال البيئة</u>

٧٥- اقترح مندوب فلسطين قيام الامانة التنفيذية باجراء دراسة خاصة حول البيئة في الاراضي الفلسطينية المحتلة والآثار السلبية الناجمة عن ممارسات سلطات الاحتلال من تدمير ومصادرة للاراضي وسرقة للمياه، وخاصة المياه الجوفية، وعمليات للهدم.

٧٦- ورد ممثل الأمانة التنفيذية على ملاحظة مندوب دولة فلسطين قائلا ان قيام اسرائيل بعملية تغيير كلي في البيئة في الاراضي الفلسطينية المحتلة يحتاج الى اهتمام الأمانة التنفيذية، الامر الذي يحتاج بدوره الى طلب رسمي، وذلك عندما يكون المستشار الاقليمي للبيئة قد انضم الى الاسكوا في بداية عام ١٩٩٠.

<u>في مجال المستوطنات البشرية</u>

٧٧- دعا احد الوفود الامانة التنفيذية الى الاسهام في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة، وهو ما يتطلب التنسيق مع سائر منظمات الامم المتحدة المختصة. واقترح اجراء دراسة لتحديد معنى القرية والريف لعدم وجود تسميات متعارف عليها في بلدان الاسكوا.

في مجال التنمية الصناعية

٧٨- طلب عدد من المندوبين أن تتضمن أولويات برنامج عمل اللجنة قدرا أكبر من البرامج المخصصة للبلدين الأقل نموا في المنطقة. وطلب أحدهم الى اللجنة ان تخرج بتوصية بشأن إعادة عقد الاجتماع الوزاري للتعاون على التنمية الصناعية في اليمن الديمقراطية، والذي كان قد ألغي بعد تأجيل عقده.

٧٩- واقترح أحد المندوبين ان تعطى الاولوية للصناعات التي يكمّل بعضها البعض، للتغلب على ما تواجهه من مشاكل مثل توفر العملة الصعبة، ونقل التكنولوجيا، وتوفر قطع الغيار.

٨٠- ودعا بعض المندوبين الدورة الى الخروج بتوصية لتقنين التعاون والتنسيق بين اللجنة والمنظمات الفنية المتخصصة الاخرى في المنطقة منعا للازدواجية في البرامج والانشطة وتقليلا للتكاليف.

٨١- واقترح مندوب آخر زيادة العناية بالصناعات التقليدية البسيطة، مثل الصناعات السياحية لحمايتها من الاندثار.

في مجال التجارة الدولية والتمويل الانمائي

٨٢- دعا احد المندوبين الى التركيز على التوسع في الصادرات العربية وفي تصنيع وتسويق المواد الغذائية.

في مجال الشركات عبر الوطنية

٨٣- أكد بعض المندوبين على أهمية تجارة الخدمات، مشيرين الى تزايد حجم هذه التجارة، وأن الموضوع يتعلق بدقائق الحياة اليومية. وعليه، فإن الامانة التنفيذية مدعوة، رغم قلة مواردها البشرية والمالية، الى دراسة هذا الموضوع بصفة عاجلة، وخاصة فيما يتعلق بقواعد السلوك في تجارة الخدمات.

٨٤- وفي معرض الرد على سؤال حول الأسس التي يوضع البرنامج بناء عليها، قال الأمين العام التنفيذي إن الاسكوا تراعي شتى الاعتبارات والمتغيرات المطروحة على الساحة في المنطقة ومختلف الأولويات، وتوصيات الخبراء، وطلبات الدول، وذلك في اطار ما تقضي به الاستراتيجيات الانمائية المقررة.

هاء- مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ (البند ١٠ من جدول الأعمال)
E/ESCWA/C.1/15/10(Part I) و Supplements 1-3 و (Part II)).

٨٥- قدم رئيس وحدة تخطيط وتنسيق البرامج في الاسكوا موجزا عن مشروع الخطة متوسطة الأجل، وشرحا عن التوجهات الاساسية لأهدافها.

٨٦- وفي معرض التعليق على هذا التقديم أشار أحد المندوبين الى ضرورة التركيز على بعض البرامج الأساسية حسب الأولويات الخاصة بكل من الدول الاعضاء، كما طالب بتشجيع التوجه نحو القيام بانشطة مشتركة لتوحيد المفاهيم والتصورات والعمل والغايات، بالاضافة الى اصدار دليل لمصادر تمويل المشروعات سواء كانت من الميزانية العادية او من مصادر خارجة عن الميزانية، وايجاد اسلوب متابعة سنوي أو نصف سنوي لتقييم البرامج وابلاغ الدول الاعضاء بسير العمل والمعوقات التي تواجه تنفيذ البرامج.

٨٧- وأعرب بعض المندوبين عن رغبتهم في زيادة الاهتمام بالبَلَدين الأقل نموا من الدول الأعضاء، على أن يكون ذلك أحد الاهداف العامة في شتى الخطط.

٨٨- وأعربوا أيضا عن ضرورة الاهتمام بموضوع الطاقة الشمسية إلى جانب انواع الطاقة الاخرى خدمةً للدول الأعضاء.

٨٩- وطالب بعض المندوبين بايلاء مزيد من الاهتمام لدراسة الآثار المترتبة على الدول الأعضاء في اللجنة جرّاء التطورات التي تشهدها السوق الاوروبية المشتركة بقيام سوق داخلية فيما بينها.

٩٠- وتطرقت مندوبة أحد الوفود الى موضوع المرأة في التنمية، وقالت ان الخيارات البديلة المطروحة أمام المرأة العربية بالنسبة للتنمية ينبغي ان تستند الى اسس ديمقراطية تراعي احتياجات المرأة، بدلا من أن تستند الى ما تفرضه عليها خطط التنمية من بدائل.

٩١- وأشارت في هذا الخصوص الى ان التوجه الجديد نحو تمليك المشروع العام للقطاع الخاص سوف يؤدي الى التزاحم على فرص العمل بسبب تقلصها لدى القطاع العام. واضافت ان ذلك سيمس بعض الفئات كالمرأة والشباب والمسنّين. ومن هذا المنطلق، أكدت على ضرورة ايلاء هذا الجانب الاهتمام الكافي في الدراسات التي تجريها الاسكوا.

٩٢- وأشادت مندوبة أحد الوفود بدور المرأة العراقية بوصفها عنصرا اقتصاديا منتجا. وقالت ان هذا الدور قد برز خلال الحرب العراقية الايرانية بشكل خاص مما يعتبر فخراً للمرأة العراقية والعربية على حد سواء.

٩٣- وأكد الأمين العام التنفيذي على ضرورة الاستفادة من ملاحظات أعضاء الوفود وأخذها في الاعتبار، كما تقرر اعطاء الدول الاعضاء مهلة الى نهاية شهر حزيران/يونيو ١٩٨٩ لتقديم آرائها وتعليقاتها حول مشروع الخطة متوسطة الأجل قبل رفعه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيه وإقراره، على ان يتم الان اعتماد هذه الخطة بصورة مبدئية.

٩٤- وفي مجال النقل والمواصلات، أكد ممثل الاتحاد الدولي للاتصالات على ضرورة توافق موضوع ربط دول المنطقة بعضها ببعض أو مع الدول المجاورة مع موضوع توسيع المقاسم الدولية لتلك الدول، وذلك لأنهما موضوعان متلازمان. وقال ان الاتحاد يعمل بالتعاون والتنسيق مع اللجنة في هذه المجالات.

٩٥- أما بالنسبة لتحسين المستوى الفني للتخطيط، فقد أشار أحد المندوبين الى أن مشروع الخطة متوسطة الأجل يخلو من الاشارة الى ذلك الهدف، كما أنه لا يشير الى تطوير عملية اختيار المشاريع أو الى تطوير الاسواق المالية، بالرغم من أهميتهما لاقتصادات المنطقة. كما لم تجر الاشارة في مشروع الخطة الى الاستراتيجية الانمائية الدولية. وأوضح الأمين العام التنفيذي أن مشروع الخطة سيُعدَّل على ضوء ما ستقدمه الدول الاعضاء من ملاحظات، وأن مشروع الاستراتيجية الانمائية الدولية سيطرح في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال.

٩٦- وأكد الأمين العام التنفيذي ان جميع الملاحظات التي أبداها المندوبون ستؤخذ في الاعتبار.

واو- مناقشة بنود جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزاري للدورة الخامسة عشرة للجنة
(البند ١١ من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/15/L.1/Rev.1)

٩٧- استعرض أمين سر اللجنة بنود جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للاسكوا وتم إقراره لعرضه على الدورة الوزارية.

زاي- ما يستجد من أعمال (البند ١٢ من جدول الأعمال)
E/ESCWA/C.1/15/11) و E/ESCWA/C.1/15/12 و E/ESCWA/C.1/15/13
و E/ESCWA/C.1/15/14)

١- تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(البند ١٢(f) من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/C.1/15/11)

٩٨- استعرض الأمين العام التنفيذي أهم ما ورد في هذه الوثيقة فأشار الى أنها تستعرض نشأة الاسكوا والصعوبات التي مرت بها من حيث تغير مقرها مرارا، وكذلك من حيث المشاكل السياسية التي تعاني منها بلدان منطقة الاسكوا، ولا سيما فلسطين ولبنان، وكذلك العراق من جراء الحرب العراقية الايرانية، وهي مشاكل عملت، ولا تزال تعمل، على استنزاف مواردها.

٩٩- وأشار ايضا الى ما ورد في هذا التقرير عن الحاجة الى اعادة تنظيم هيكل الامانة التنفيذية. وتطرق الى ما جاء فيه حول دعوة الدول الاعضاء الى دعم الامانة التنفيذية ليس مالياً فحسب، وإنما دعمها في مختلف المحافل الدولية أيضاً مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات المتخصصة، وكذلك عن طريق توفير الموظفين للالتحاق بها. وأشار بالتحديد الى التوصيات الواردة في نهاية التقرير.

١٠٠- وأكد عدد من المندوبين ان هذا التقرير هو أهم وثائق الدورة، حيث إنه أظهر كفاءة الاسكوا وأشاد بنشاطاتها رغم الظروف الحرجة التي مرت بها، كما تطرق التقرير الى المشاكل والمصاعب التي

تعاني منها الاسكوا، سواء بالنسبة لتعاملها مع حكومات الدول الاعضاء أو فيما يتعلق بهيكلها الداخلي، حيث ان هذه المعوقات تمنعها من أداء مهامها على الوجه الأكمل.

١٠١- وبعد مناقشة التوصيات الواردة في التقرير اتفق المندوبون على صيغة قرار يقدم الى الدورة الخامسة عشرة للجنة لاقراره يتضمن عناصر عديدة من شأنها ان تدعم عمل اللجنة لمناسبة مرور ١٥ عاما على انشائها، مشيرين الى اهمية دور اللجنة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الاعضاء فيها.

٢- <u>ملخص النتائج والتقديرات الأولية للأضرار الناجمة عن الأمطار والسيول التي أصابت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية</u> (البند ١٢(ب) من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/C.1/15/12)

١٠٢- استعرض ممثل الأمانة التنفيذية النتائج والتقديرات الأولية للأضرار الناجمة عن الامطار والسيول التي أصابت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الفترة من ١٩ آذار/مارس الى ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩. وتطرق الى الاضرار التي لحقت بالهياكل الاقتصادية والمنشآت.

١٠٣- وأشاد مندوب اليمن الديمقراطية بالاستجابة الفورية للدول العربية وبعض البلدان الصديقة والمنظمات الدولية واسهامها في تمويل اعمال الاغاثة.

١٠٤- ودعا الاسكوا الى وضع برنامج شامل ومتكامل لتعمير واصلاح المناطق المنكوبة؛ وانشاء صندوق لتمويل هذا المشروع؛ ومناشدة الدول والصناديق العربية والاجنبية لتمويله؛ ووضع مشاريع انمائية تشارك فيها جميع الشُعَب الفنية في الاسكوا والحصول على تمويل لها. وعقّب مندوب آخر على ذلك فقال ان الاقتراح الذي تقدم به مندوب اليمن الديمقراطية ضروري لمعالجة الآثار طويلة المدى التي تترتب على الكوارث الطبيعية.

٣- <u>طلب عضوية لدول منطقة غربي آسيا في اللجنة الاحصائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي</u> (البند ١٢(ج) من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/C.1/15/13)

١٠٥- أوضح رئيس شعبة الاحصاء في الأمانة التنفيذية أن مصدر هذا القرار هو توصية رفعها الاجتماع الثالث لرؤساء الاجهزة الاحصائية المركزية في منطقة الاسكوا، الذي انعقد في عام ١٩٨٩، بشأن دعوة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الى مخاطبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة بصدد تخصيص عضوية لدول منطقة غربي آسيا، على وجه التحديد، في اللجنة الاحصائية للامم المتحدة، اذ ان المقاعد في اللجنة الاحصائية مخصصة للدول الاسيوية ككل.

١٠٦- ورأى احد المندوبين ان تحدد الأمانة التنفيذية موقفها بشأن هذا الطلب، وتساءل عما اذا كان ذلك ينطوي على اعطاء دول الاسكوا احد المقاعد المخصصة للدول الاسيوية او اضافة مقعد جديد للمقاعد المعتمدة. وذكر ان ذلك فيه صعوبات جمة إذ يتطلب الامر التشاور مع اعضاء المجموعة الاسيوية بهذا الخصوص، فالامر بيدها وليس بيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه الحالة. واستقر الرأي على عدم جدوى مفاتحة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الشأن.

٤- التحضير للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع (١٩٩١-٢٠٠٠)
(البند ١٢(د) من جدول الأعمال)
(E/ESCWA/C.1/15/14)

١٠٧- استعرض الموظف المسؤول عن شعبة التخطيط الانمائي خلفية عقود التنمية الدولية واهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية في عقدها الثالث.

١٠٨- وتطرق الى بعض المؤشرات المتعلقة بالتقدم المحرز في تحقيق هذه الاهداف كما تطرق الى ابرز القضايا التي يجب تناولها عند مناقشة الاستراتيجية الحالية، والى قواعد الإعداد لها بالنسبة لبلدان المنطقة. واشار الى ان الوثيقة المعنية بهذه الاستراتيجية، المعروضة على الدورة الحالية، تنتهي بمقترحات بشأن الإعداد الفني لهذه الاستراتيجية.

١٠٩- وطالب بعقد اجتماع على مستوى الخبراء الحكوميين من الدول الاعضاء للبحث في الاستراتيجية الانمائية للمنطقة وصياغتها في اطار الاعداد الجاري للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع.

١١٠- وعقّب رئيس الجلسة على هذا العرض بقوله ان الغرض من هذه الوثيقة هو لفت انتباه الدول الاعضاء لأهمية هذه الاستراتيجية ومراميها، وقال ان هذه الدول ستوافي الأمانة التنفيذية بتصوّراتها حول هذا الموضوع لكي تتمكن من الاعداد والتحضير لهذه الاستراتيجية.

الفصل الثاني

تنظيم أعمال الدورة السادسة للجنة الفنية

ألف - مكان وتاريخ انعقاد الدورة

١١١- عُقدت الدورة السادسة للجنة الفنية، المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، في مقر الاسكوا ببغداد، بالجمهورية العراقية، في الفترة من ١٣ الى ١٥ أيار/مايو ١٩٨٩ لمناقشة البنود المدرجة في جدول الأعمال المبين في الفقرة «هاء» من هذا الفصل ورفع توصياتها بهذا الشأن الى الدورة الخامسة عشرة للجنة. وقد شملت أعمالها عقد خمس جلسات.

باء - الحضور(١)

١١٢- حضر الدورة مندوبون عن الدول الأعضاء في الاسكوا التالية: المملكة الاردنية الهاشمية، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العراقية، وسلطنة عمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

١١٣- واستنادا الى أحكام المادة ٦٣ من النظام الداخلي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شاركت في أعمال الدورة السادسة للجنة الفنية بصفة استشارية الدول التالية الاعضاء في الامم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة، من غير الاعضاء في الاسكوا: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وجمهورية المانيا الاتحادية، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والجمهورية الالمانية الديمقراطية، والصين، وفرنسا.

١١٤- وحضر الدورة مراقبون يمثلون منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: الاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الاغذية العالمي، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة (البحرين)، ومركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية، ومنظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية.

١١٥- وشارك في الدورة ايضا، بصفة مراقب، ممثلون عن المنظمات الاقليمية الحكومية وغير الحكومية التالية: الاتحاد التعاوني العربي، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية، والاتحاد العربي للناقلين البحريين، واتحاد مجالس البحث العلمي العربية، واتحاد المؤرخين العرب، والاتحاد النسائي العربي العام، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمعهد العربي للتخطيط، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل العربية.

---

(١) للاطلاع على أسماء المشتركين في الدورة، أنظر الوثيقة E/ESCWA/C.1/15/INF.2/Rev.1.

١١٦- كما شارك في الدورة أيضا، بصفة مراقب، ممثلون عن الصندوق السعودي للتنمية والصندوق العراقي للتنمية الخارجية.

١١٧- وشارك في الدورة، بصفة مراقب، ممثل عن مجلس التعاضد الاقتصادي (CMEA).

جيم - وثائق التفويض

١١٨- بعد الاطلاع على وثائق تفويض ممثلي الدول الأعضاء وسائر الدول والمنظمات المشاركة في الدورة السادسة للجنة الفنية، تقرر قبول وثائق تفويض جميع هؤلاء الممثلين(١).

دال - انتخاب أعضاء المكتب (البند ٢ من جدول الأعمال)

١١٩- تم انتخاب رئيس وفد المملكة العربية السعودية، السيد عبد الملك فرّاش، رئيسا للدورة؛ وممثل دولة فلسطين، السيد جمال سالم غيث، نائبا للرئيس؛ وعضو الوفد المصري، السيد مختار هاشم عثمان، مقرراً.

هاء - إقرار جدول الأعمال (البند ٣ من جدول الأعمال)

١٢٠- اعتمدت اللجنة الفنية في جلستها الأولى المعقودة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٩ بنود جدول الأعمال المؤقت الواردة في الوثيقة E/ESCWA/C.1/15/L.2 باعتبارها جدول أعمال الدورة السادسة، على النحو التالي:

١- إفتتاح الدورة.

٢- إنتخاب أعضاء المكتب.

٣- إقرار جدول الأعمال.

٤- تنظيم الأعمال.

٥- دعوة الدول الأعضاء في الامم المتحدة أو في الوكالات المتخصصة والتي ليست أعضاء في اللجنة (الاسكوا) للاشتراك بصفة استشارية في الدورة السادسة للجنة الفنية.

---

(١) الجلسة الاولى المعقودة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٩.

٦- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة:

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩؛

(ب) استعراض المطبوعات المتكررة للجنة؛

(ج) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة؛

'١' القرار ١٥٦(د-١٤) بشأن برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩؛

'٢' القرار ١٥٧(د-١٤) بشأن الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥؛

'٣' القرار ١٦٠(د-١٤) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني؛

'٤' القرار ١٦١(د-١٤) بشأن الموارد البشرية والمالية والشواغر في الأمانة التنفيذية.

٧- أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة.

٨- التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية.

٩- مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١.

١٠- مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧.

١١- مناقشة بنود جدول الأعمال المؤقت للاجتماع الوزاري للدورة الخامسة عشرة للجنة.

١٢- ما يستجد من أعمال

(أ) تقرير لجنة التفتيش المشتركة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(ب) ملخص النتائج والتقديرات الأولية للأضرار الناجمة عن الأمطار والسيول التي أصابت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

(ج) طلب عضوية لدول منطقة غربي آسيا في اللجنة الاحصائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(د) التحضير للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع (١٩٩١-٢٠٠٠).

١٣- اعتماد تقرير اللجنة الفنية.

واو - تنظيم الأعمال (البند ٤ من جدول الأعمال)

١٢١- اعتمدت اللجنة الفنية في جلستها الاولى المعقودة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٩ تنظيم الأعمال المقترح الوارد في الوثيقة E/ESCWA/C.1/15/2.

زاي - اعتماد تقرير الدورة السادسة للجنة الفنية (البند ١٣ من جدول الأعمال)

١٢٢- اعتمدت اللجنة في جلستها الخامسة مشروع تقريرها الى الدورة الخامسة عشرة للاسكوا (E/ESCWA/C.1/15/L.15) وفوضت المقرر استكمال التقرير حسب الأصول.

المرفـــق الأول

مشاريع قرارات اعتمدتها اللجنة الفنية لعرضها على الدورة الخامسة عشرة للجنة (الاسكوا)

مشروع قرار رقم (١)

التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تحيط علما بالتغييرات المقترح ادخالها على برنامج العمل والأولويات لفترة السنتيـــن ١٩٨٨-١٩٨٩ كما هي واردة في تقرير الأمين العام التنفيذي[(١)]،

وإذ تأخذ في الاعتبار قرار اللجنة ١٥٦(د-١٤) المؤرخ في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧، بشأن برنامـــج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩،

وإذ تلاحظ معدل الشواغر المرتفع نسبيا في البرامج الفنية ونتائج الازمة المالية التي تمر بهـــا منظومة الامم المتحدة وتأثير ذلك على حُسْن اداء تلك البرامج،

١- تلاحظ مع التقدير التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والاولويات لفترة السنتيـــن ١٩٨٨-١٩٨٩؛

٢- تعتمد، بناء على توصيات اللجنة الفنية، التعديلات المقترحة على برنامج العمل والاولويـات لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ كما تضمنها تقرير الأمين العام التنفيذي.

الجلسة العامة الثالثـة
١٥ أيـار/مايـــو ١٩٨٩

---

(١) E/ESCWA/C.1/15/4(Part I)/Rev.1 و Corr.1.

مشروع قرار رقم (٢)

البيئة والتنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧، بشأن المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، والذي أخذ بعين الاعتبار المفاهيم والأفكار والتوصيات المتضمنة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية،

وإذ تستذكر ايضا قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، والذي قررت فيه الجمعية العامة أن تحيل الى جميع الحكومات والى هيئات إدارة أجهزة ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة تقرير اللجنة العالمية الذي يهدف أساسا الى العمل على أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستديمة وسليمة بيئيا، وأن تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها،

وإذ تلاحظ مع التقدير تركيز كل من تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية والمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، على توافق مصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء بشأن القضايا البيئية، وعلى ضرورة التعاون متعدد الأطراف،

وإذ تبدي ارتياحها للنتائج التي تحققت في المؤتمر العربي الوزاري الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية في الوطن العربي، الذي عقد في تونس في الفترة من ١٣ الى ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦،

وإذ تدرك الحاجة الى زيادة التعاون الاقليمي والدولي في معالجة المشاكل البيئية ذات الطابع العالمي والاقليمي أو التي تكون لها تأثيرات مشتركة على الدول الأعضاء المتجاورة،

وإذ تلاحظ مع التقدير الموجزَ المشتركَ لمؤتمر أوسلو للتنمية المستديمة الصادر في ١٠ تموز/يوليو ١٩٨٨، ولاسيما الدور الذي أسنده الى اللجان الاقليمية فيما يتعلق بأعمال المتابعة لتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية،

١- تطلب إلى الدول الأعضاء إعطاء مزيد من الاهتمام للاعتبارات البيئية في سياساتها وخططها وبرامجها، الشاملة منها والقطاعية، من أجل المساهمة في تحقيق تنمية مستديمة وسليمة بيئيا؛

٢- تدعو الأمين العام التنفيذي للعمل على مراعاة الاعتبارات البيئية كافة في تنفيذ برنامج عمل الاسكوا ولا سيما في مجالات الزراعة والصناعة والنقل والموارد الطبيعية والطاقة والتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية؛

٣- تطلب الى الأمين العام التنفيذي ان يتولى أعمال التحضير اللازمة، على المستوى الاقليمي، لوضع تقرير عن موقف الاسكوا، لعرضه على المؤتمر الذي ستعقده الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في موعد أقصاه عام ١٩٩٢؛

٤- تطلب أيضا الى الأمين العام التنفيذي ان ينظر مع المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة، في امكانية تجديد البرنامج المذكور دعمه المؤسسي للجنة من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها لمعالجة القضايا البيئية ذات الاولوية في المنطقة؛

٥- توصي الدول الاعضاء بأن تكون أطرافا في الاتفاقيات الاقليمية والعالمية التي تتناول هذه القضايا البيئية، مثل الاتفاقية الدولية للسيطرة على عمليات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون؛

٦- تطلب إلى الدول الاعضاء ان تشارك مشاركة فعالة في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المذكور أعلاه؛

٧- تناشد المؤسسات التمويلية والأجهزة والبرامج الاقليمية والدولية المعنية بالبيئة، وكذلك الدول القادرة، ان تقدم الدعم المالي للأمانة التنفيذية لتنفيذ مشاريع بيئية إقليمية وشبه اقليمية، ولتقديم المساعدة الى الدول الاعضاء في تحديد المشاكل البيئية وتحليلها ومتابعتها وتفاديها والتغلب عليها.

الجلسة العامة الثالثة
١٥ أيار/مايو ١٩٨٩

مشروع قرار رقم (٣)

الدعم المالي للصناعات القائمة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وقد تبين لها من الدراسات العديدة التي قامت بها في السنوات الماضية ومن خلال الاجتماعات القطرية والاقليمية ان نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية القائمة ومن ضمنها الصناعات الصغيرة تعاني من مشاكل عديدة تعزى لاسباب مختلفة،

وإذ تلاحظ ان وضع وتنفيذ حلول صحيحة لمشاريع صناعية في قطاعات عديدة تعاني من مشاكل مختلفة أمر يتطلب خبرات متخصصة لا يمكن ان تتوفر بالكامل ضمن كادرها،

وإذ تشير إلى وثيقة عمل غير رسمية أعدتها الأمانة التنفيذية تتضمن خطة عمل مفصّلة لمساعدة الصناعات القائمة المعنية، مبينة اهداف الخطة ومنهجيتها وعناصرها،

١- توصي باستمرار العمل ببرنامج دعم الصناعات القائمة في الدول الاعضاء والسعي لتدبير التمويل اللازم له من الدول الاعضاء والصناديق العربية والمؤسسات المالية في المنطقة؛

٢- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي الاتصال بالجهات المعنية ومتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير عنه الى اللجنة في دورتها السادسة عشرة.

الجلسة العامة الثالثة
١٥ أيار/مايو ١٩٨٩

مشروع قرار رقم (٤)

تعزيز التعاون الاقليمي في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تحيط علما بالتقرير الذي قدمّه الأمين العام التنفيذي بشأن التقدّم المحرز في تعزيز التعاون الاقليمي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في منطقة الاسكوا[1]،

وإذ تستذكر القرار ١٤٧(د-١٣) المؤرخ في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦، بشأن مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، الذي يدعو الى التعاون الاقليمي في هذا المجال وضرورة توفير موارد اضافية من خارج الميزانية العادية للامانة التنفيذية وصياغة وتنفيذ مشاريع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية للمساهمة في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء،

واقتناعا منها بأن أهم الخطوات العملية في تعزيز التعاون الاقليمي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هي البدء في تنفيذ مشاريع على المستوى الاقليمي تساهم في تمويلها الصناديق الاقليمية والمؤسسات المعنية، العربية منها والدولية،

١- تعرب عن تقديرها للأمين العام التنفيذي عمّا اتّخذ من خطوات لتنفيذ القرار ١٤٧(د-١٣)؛

٢- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي أن يواصل اتصالاته مع المنظمات الاقليمية والدولية المختصة لتعزيز التعاون في مجال التطبيقات السلمية للطاقة الذرية؛

٣- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي أن يقدم الى اللجنة في دورتها السادسة عشرة تقريرا عن التقدّم المحرز في تطبيق هذا القرار.

الجلسة العامة الثالثة
١٥ أيار/مايو ١٩٨٩

---

(١) أنظر الوثيقة E/ESCWA/C.1/15/4/Add.7.

مشروع قرار رقم (٥)

مشاريع ملائمة للتعاون الاقليمي ودون الاقليمي في منطقة الاسكوا بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تستذكر برنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة(١)،

واذ تستذكر ايضا قرار الجمعية العامة ١٩٢/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، الذي أيدت فيه تقرير اللجنة المعنية بتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في دورتها الرابعة(٢)،

واذ تشير الى نتائج وتوصيات الاجتماع الحكومي الفني المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واعتماده لمقترحات المشاريع التي تقدمت بها الأمانة التنفيذية لتوطيد التعاون الاقليمي من أجل نشر تقنيات الطاقة الجديدة والمتجددة في الدول الأعضاء في اللجنة(٣)،

١- تقدّر جهود الأمانة التنفيذية في صياغة مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة لترويج نشرها في المنطقة(٤)، وفي تأسيس المركز الاقليمي لشبكة معلومات الطاقة الجديدة والمتجددة؛

٢- تدعو صناديق التمويل الاقليمية والدولية وحكومات البلدان القادرة، الى دعم مساعي الأمين العام التنفيذي من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التعاونية التي اعدتها الأمانة التنفيذية في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة؛

٣- وتدعو ايضا الدول الاعضاء التي لم تشارك(٥) بعد في شبكة معلومات الطاقة الجديدة والمتجددة الى الاتصال بالمركز الاقليمي للشبكة وتبادل المعلومات عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بمصادر الطاقة المتجددة؛

٤- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي اعداد تقرير عما تحقق من انجازات لمساعيه فيما يخص هذا القرار، لكي تنظر فيه اللجنة في دورتها السادسة عشرة.

الجلسة العامة الثالثة

١٥ أيار/مايو ١٩٨٩

---

(١) تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، نيروبي، ١٠-٢١ آب/أغسطس ١٩٨١ (منشورات الامم المتحدة، رقم المبيع (A.81.I.24)، الفصل الاول، الفرع ألف.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والاربعون، الملحق رقم ٣٦ (A/43/36).

(٣) التقرير النهائي للاجتماع الحكومي الفني المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (عمان، المملكة الاردنية الهاشمية، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦)، الوثيقة E/ESCWA/NR/86/IG.I/5.

(٤) انظر الوثيقة E/ESCWA/C.1/15/4/Add.4.

(٥) الدول المشاركة في المشروع حتى الآن هي: العراق، والاردن، ومصر.

مشروع قرار رقم (٦)

دعم مشروع مسوح الأسر الاقليمي في دول الاسكوا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تحيط علما بتقرير الأمين العام التنفيذي عن التقدم المحرز في مجال التعاون الفني[١] وبخاصة في مجال تعزيز القدرات الوطنية لمسوح الأسر،

واذ تشير الى التقارير الصادرة عن الاجتماع الثاني لرؤساء الأجهزة الاحصائية المركزية المعقود في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٧ والاجتماع الثلاثي لمراجعة مشروع مسوح الأسر الاقليمي[٢] والتوصيات الصادرة عنهما بشأن أهمية الخدمات الاستشارية في مجال المسوح الأسرية،

واذ تشير ايضا الى التقرير الصادر عن الاجتماع الثالث لرؤساء الأجهزة الاحصائية المركزية المنعقد خلال الفترة ٢٨ شباط/فبراير - ٢ آذار/مارس ١٩٨٩، وما صدر عن المؤتمر من تثمين للخدمات الاستشارية التي تقدمها الأمانة التنفيذية للجنة في مجال مسوح الاسر، وتأكيد على استمرار حاجة معظم الدول الأعضاء لمزيد من الخدمات الفنية في مجال تنفيذ مسوح الأسر وتعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال، وتأكيد على ضرورة الاستمرار في نشاط مشروع مسوح الأسر الاقليمي والسعي الى تحويل المشروع الى برنامج عمل دائم لشعبة الاحصاء،

واذ تحيط علما ايضا بالدعم المالي الذي قدمه برنامج الامم المتحدة الانمائي خلال السنوات ١٩٨١-١٩٨٧ لتعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الأسر،

واذ تلاحظ ان الدول الأعضاء تعد برامج ومشاريع قطرية لمسوح الأسر تُنفَّذ بشكل مستمر، وأن انجاز هذه البرامج والمشاريع القطرية يعتمد الى حد بعيد على الخدمات الفنية التي تقدمها اللجنة في هذا المجال،

١- تؤكد على أهمية استمرارية الخدمات التي تقدمها اللجنة في مجال مسوح الأسر، وتطوير هذه الخدمات لتلبي احتياجات الدول الأعضاء بما يواكب التطور العالمي في مجال تكنولوجيا المعلومات؛

---

(١) E/ESCWA/C.1/15/4(Part II).

(٢) RAB/80/009.

٢- تدعو الأمين العام التنفيذي لبذل مساعيه لتأمين الاعتمادات المالية اللازمة لضمان استمرار مشروع مسوح الأسر الاقليمي والسعي لتحويله الى برنامج عمل دائم لشعبة الاحصاء؛

٣- تدعو الأمانة التنفيذية لاجراء اتصال مع منظمة العمل الدولية للمساهمة بمستشار في مجال احصاءات العمل؛

٤- تطلب إلى الأمانة التنفيذية اعادة الاتصال ببرنامج الامم المتحدة الانمائي بشأن دعم مشروع مسوح الأسر الاقليمي، على ان تقوم الدول الاعضاء بدعم هذا الطلب من خلال مندوبيها الدائمين في الامم المتحدة؛

٥- تتوجه بالشكر الى برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة على ما قدّم من دعم لمشروع مسوح الأسر الاقليمي وتدعو الأمانة التنفيذية الى مواصلة اتصالاتها لتوقيع الاتفاقية اللازمة مع البرنامج المذكور؛

٦- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي ان يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار الى اللجنة في دورتها السادسة عشرة.

الجلسة العامة الخامسة
١٥ أيار/مايو ١٩٨٩

مشروع قرار رقم (٧)

نشاطات عقد النقل والمواصلات في غربي آسيا (١٩٨٥-١٩٩٤)

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرارها ١٣٨(د-١٢) المؤرخ في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٥، بشأن عقد النقل والمواصلات في آسيا والمحيط الهادي،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات عقد النقل والمواصلات في غربي آسيا (١٩٨٥-١٩٩٤)[(١)]،

وإذ تحيط علما كذلك بمذكرة الأمين العام التنفيذي عن الاجتماع الحكومي والمشترك بين الوكالات بشأن عقد النقل والاتصالات في غربي آسيا، المعقود في الفترة ١٣-١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨[(٢)]، وبوجه خاص فيما يتعلق منه بأعمال المتابعة المتصلة بتنفيذ برنامج عمل العقد ومشاريعه في منطقة الاسكوا،

وإذ تؤكد على أهمية تطوير انشطة قطاع النقل والاتصالات على المستويات الوطنية والاقليمية والاقاليمية،

١- تدعو الأمين العام التنفيذي الى إعطاء أنشطة العقد الأولوية اللازمة تنفيذا لتوصيات الاجتماع الحكومي والمشترك بين الوكالات بشأن عقد النقل والاتصالات في غربي آسيا،

٢- تدعو الدول الاعضاء الى تعزيز انشطة العقد والمساهمة في تنفيذ برامجه ومشروعاته الرامية الى تحقيق اهداف العقد في غربي آسيا، وفقا لتوصيات الاجتماع الحكومي والمشترك بين الوكالات بشأن عقد النقل والاتصالات في غربي آسيا؛

٣- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي السعي لدى مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية والوطنية وكذلك المنظمات الدولية والاقليمية، لتوفير الدعم المالي والفني لتنفيذ مشاريع العقد، خصوصا في ميدان التدريب في قطاع النقل، ولتحسين ترابط شبكات النقل والاتصالات الاقليمية والاقاليمية؛

٤- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي ان يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار الى اللجنة في دورتها السادسة عشرة.

الجلسة العامة الثالثة
١٥ أيار/مايو ١٩٨٩

---

(١) أنظر الوثيقة E/ESCWA/C.1/15/4/Add.6.
(٢) أنظر: E/ESCWA/C.1/15/7، الجزء (ب).

مشروع قرار رقم (٨)

استعراض المطبوعات المتكررة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر قرار الجمعية العامة ٣٢/٣٨ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ بشأن خطة المؤتمرات وبخاصة القسم (هاء) المعنون «مراقبة الوثائق والحد منها»،

وإذ تلاحظ مع التقدير تقرير الأمين العام التنفيذي بشأن استعراض المطبوعات المتكررة للأمانة التنفيذية للجنة،(١)

وإذ تؤكد أنّ المطبوعات المتكررة للأمانة التنفيذية للجنة هي جزء أساس من برامج عملها،

وإذ تحيط علما بتوصية اللجنة الفنية في هذا الصدد،

تُقر إصدار الأمانة التنفيذية للمطبوعات المتكررة وفقا لبرنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١.

الجلسة العامة الثالثة
١٥ أيار/مايو ١٩٨٩

---

(١) E/ESCWA/C.1/15/5.

مشروع قرار رقم (٩)

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تستذكر قرارها ١٦٠(د-١٤) المؤرخ في ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٧، بشأن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني،

وإذ تشعر بقلق عميق لما تتعرض له الأراضي الفلسطينية المحتلة من تدابير قاسية وقيود متزايدة ومن اجراءات اضطهاد وتعسف ونفي وإبعاد واعتقال وتدمير، وذلك من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلية، ومحاولتها قمع الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، مما أدى ويؤدّي الى تعطيل الحياة الاقتصادية والى خسائر وأضرارٍ هائلة في الارواح والممتلكات تترتب عليها آثار سلبية على كل مظاهر التنمية في تلك المناطق خصوصا في ميادين الزراعة والصناعة والبيئة،

١- تُقرر الاستمرار في متابعة العمل بجميع القرارات الصادرة عن الدورات السابقة للجنة واستكمال ما بدأته من دراسات والمساعدة في ايجاد الحلول للمشاكل القائمة، من خلال تلك الدراسات، واضعة نصب عينيها متطلبات الشعب العربي الفلسطيني الملحّة فيما يتعلق بالإعمار؛

٢- تدعو صناديق التمويل العربية وحكومات البلدان القادرة الى دعم مساعي الأمين العام التنفيذي من أجل توفير موارد مالية من خارج الميزانية لتمكين اللجنة من مساعدة الشعب العربي الفلسطيني؛

٣- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي تقديم تقرير الى اللجنة في دورتها السادسة عشرة عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة الثالثة
١٥ أيار/مايو ١٩٨٩

مشروع قرار رقم (١٠)

مشروع الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الامم المتحدة، ولاسيما أحكام هذا القرار التي تتصل بدور اللجان الاقليمية في التنسيق على المستوى الاقليمي، وبمهام اللجان الاقليمية ومسؤلياتها في عملية تخطيط البرامج واستعراضها،

وإذ تشير ايضا الى قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٣٦ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بشأن تخطيط البرامج، لا سيما الجزء الف من هذا القرار،

وإذ تشير كذلك الى قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن تخطيط البرامج، خصوصا الجزء الثاني من هذا القرار، وكذلك قرار الجمعية العام ٢١٥/٤٢ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تخطيط البرامج، وقرار الجمعية العامة ٢١٩/٤٣ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن تخطيط البرامج، الذي تناولت فيه الجمعية العامة باستفاضة، وأكدت، دور أي نظام متكامل لتخطيط البرامج وميزنتها، ومتابعتها، وتقييمها، في تحسين كفاءة الامم المتحدة،

وقد نظرت في مشروع الخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧[(١)]، وكذلك المذكرة التمهيدية المقدمة من الأمين العام التنفيذي[(٢)]، وما جاء في تقرير اللجنة الفنية[(٣)] في الفقرة ٨٧ حول زيادة الاهتمام بالبلدين الأقل نموا؛

وإذ تأخذ في اعتبارها قرارها ١٥٧(د-١٤) المؤرخ في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ بشأن الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، لاسيما الفقرة ٣ من هذا القرار،

---

(١) E/ESCWA/C.1/15/10(Part II).

(٢) E/ESCWA/C.1/15/10(Part I) و Supplements 1-3.

(٣) E/ESCWA/C.1/15/5.

وإذ تدرك أن مشروع الخطة سوف يُنقّح في ضوء الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع، وفي ضوء التطورات الاقليمية والدولية،

١- تؤكد الحاجة للعمل على ان تعكس الخطة متوسطة الاجل، بطريقة كاملة ومنسجمة، أولويات التنمية ومتطلباتها في الدول أعضاء اللجنة على ضوء التطورات الاخيرة التي شهدتها المنطقة والعالم؛

٢- تُوافق، بصفة مبدئية، على مشروع الخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧: التعاون الاقليمي من اجل التنمية في غربي آسيا، مع الأخذ بالملاحظات التي طُرِحَت في اجتماعات اللجنة الفنية في دورتها السادسة، وتلك التي ستَرِد من الدول الاعضاء في فترة اقصاها نهاية شهر حزيران/يونيو ١٩٨٩؛

٣- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي ان يقدم الى اللجنة الفنية في دورتها السابعة تقريرا عما تم انجازه بشأن تنقيح الخطة.

الجلسة العامة الخامسة
١٥ أيار/مايو ١٩٨٩

مشروع قرار رقم (١١)

مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تستذكر قراريها ١١٤(د-٩) المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٣، بشأن الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية لغربي آسيا للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ و ١٢٥(د-١١) المؤرخ في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٤، بشأن هيكل رسم السياسة العامة للجنة، اللذين يحددان اختصاصات اللجنة الفنية،

واذ تلاحظ مع التقدير برنامج العمل والاولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ الذي اقترحته الأمانة التنفيذية،

واذ تأخذ في الاعتبار الأزمة المالية التي تواجهها الامم المتحدة وتأثيرها على البرنامج من خلال خفض الوظائف،

١- تقرّ برنامج العمل والاولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ مع مراعاة ملاحظات اللجنة الفنية في دورتها السادسة؛

٢- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي ان يرفع تقريرا الى اللجنة الفنية في دورتها السابعة حول ما قد يطرأ من تعديلات على هذا البرنامج.

الجلسة العامة الثالثة
١٥ أيار/مايو ١٩٨٩

مشروع قرار رقم (١٢)

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تغتنم مناسبة مرور خمسة عشر عاما على تاسيس اللجنة، مؤكدة ثقتها باهمية الرسالة التي تضطلع بها في خدمة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غربي آسيا،

وإذ تحيط علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة[1] الصادر في شباط/فبراير ١٩٨٩ بشأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وبالآراء المطروحة في التقرير بشأن الفوائد التي يمكن تحقيقها من زيادة تطوير اللجنة كأداة فعّالة للتعاون الاقليمي والتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء،

وقد نظرت في التوصيات الواردة في الفقرتين ٦٧ و ٦٨ من التقرير،

١- تقرر:

(أ) دعوة الدول الاعضاء لتشكيل هيئة استشارية تضم رؤساء بعثاتها الدبلوماسية في العراق لمساعدة الأمين العام التنفيذي في بحث المسائل المتصلة بعمل اللجنة؛

(ب) دعوة الدول الأعضاء والمؤسسات في المنطقة الى الإفادة المثلى من اللجنة كجهاز للتعاون والتنسيق وإجراء البحوث التطبيقية وتنفيذ المشاريع في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛

(ج) دعوة الدول الاعضاء والصناديق والمؤسسات الاقليمية لتقديم مساهماتها المالية اللازمة ولتبنّي بعض المشاريع التي تقوم بها الأمانة التنفيذية لتمكينها من متابعة القضايا الراهنة والمستجدة في الدول الأعضاء؛

(د) دعوة الدول الاعضاء الى تشجيع ذوي الخبرة من مواطنيها على العمل في الأمانة التنفيذية والى انتداب بعض موظفيها للعمل فيها وفق ترتيبات يتفق عليها، وبما يتفق وقرار اللجنة ١٦١(د-١٤) المؤرخ في ٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ بشأن الموارد البشرية والمالية والشواغر في الأمانة التنفيذية؛

٢- تطلب إلى الأمانة العامة للامم المتحدة إعمال قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن مسائل الموظفين والادارة في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ومراعاة ظروف الامانة التنفيذية بشأن تخفيض عدد الموظفين.

الجلسة العامة الخامسة
١٥ أيار/مايو ١٩٨٩

---

(١) الوثيقة E/ESCWA/C.1/15/11 التي ستقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تحت الرمز JIU/REP/89/1.

مشروع قرار رقم (١٣)

١٧٦(د-١٥) المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالأمطار والسيول
في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

اذ تلاحظ بعميق الأسف ما سببته الأمطار والسيول من خسائر فادحة في الارواح والممتلكات ومن تدمير للكثير من الهياكل الاساسية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية خلال شهري آذار/مارس ونيسان/ابريل من عام ١٩٨٩،

وبعد أن اطلعت على البيان الذي قدّمه ممثل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حول حجم هذه الكارثة والجهود التي تبذلها حكومته لمواجهتها وكذلك على تقرير الأمانة التنفيذية للجنة في هذا الصدد(١)،

واذ تبدي عميق قلقها لضخامة الأضرار الناجمة عن الأمطار والسيول وكذلك لضخامة متطلبات التعمير والاصلاح مما جعل حكومة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تواجه صعوبات بالغة في توفير احتياجات عدد كبير من السكان المنكوبين فضلا عن اتخاذ تدابير الاصلاح والتعمير في المناطق المتضررة، هذا على الرغم من مساعدات الاغاثة الفورية التي قدمت حتى الآن،

واذ تشير الى قرارها ١٠٧(د-٩) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٨٢، بشأن المساعدات الدولية للمناطق المنكوبة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والذي وفّر حينذاك الاطار اللازم لتقديم المعونات والمساعدات لهذه المناطق،

١- تتوجه بالشكر للدول والجهات المتبرعة وترجوها، وبالأخص الدول الأعضاء فيها، تقديم المزيد من المعونات والمساهمات الطوعية من أجل التخفيف من الخراب الذي أحدثته الكارثة؛

٢- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي وضع برنامج، بما يتفق والامكانات المتاحة للمساعدة في إعادة اصلاح وتعمير المناطق المتضررة بالسيول في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وبحث تمويل هذا البرنامج مع الجهات المختصة؛

٣- تطلب إلى الأمين العام التنفيذي ايجاد نظام في الأمانة التنفيذية لمواجهة الكوارث الطبيعية التي تقع في المنطقة بهدف الإسراع في تقديم المساعدة العاجلة واللازمة عند وقوعها؛

٤- تطلب ايضا إلى الأمين العام التنفيذي تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار الى اللجنة في دورتها السادسة عشرة للجنة.

الجلسة العامة الثالثة
١٥ أيار/مايو ١٩٨٩

---

(١) E/ESCWA/C.1/15/12.

مشروع قرار رقم (١٤)

الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع

ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تدرك الأهمية القصوى للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع، ومساهمة الدول الاعضاء فيها بالتعبير عن توجهات التنمية وشروطها خلال عقد التسعينات،

وإذ تلاحظ مع التقدير جهود الأمانة التنفيذية في التحضير لهذه الاستراتيجية القادمة،

وإذ تستذكر قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، بشأن إعداد استراتيجية انمائية دولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع،

١- تقرر دعوة لجنة من الخبراء الحكوميين في التنمية من الدول الأعضاء للتعاون مع الأمانة التنفيذية في إعداد تقرير يعكس الأولويات والأهداف التي تتطلع الدول الأعضاء الى تحقيقها في اطار عقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع؛

٢- تدعو الأمين العام التنفيذي لإعداد الترتيبات اللازمة لعقد اجتماعات لجنة الخبراء الحكوميين في موعد مناسب خلال عام ١٩٨٩.

الجلسة العامة الثالثة
١٥ أيار/مايو ١٩٨٩

المرفـــق الثانـــي

قائمة الوثائق المعروضة على الدورة السادسة للجنة الفنية

الرمـــز	البنـد	العنـــوان
E/ESCWA/C.1/15/1	٣	- جدول الأعمال
E/ESCWA/C.1/15/L.2/Add.1	٣	- جدول الأعمال المؤقت المشروح
E/ESCWA/C.1/15/2	٤	- تنظيم الأعمال المقترح
E/ESCWA/C.1/15/3/Rev.1	٥	- دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في الوكالات المتخصصة والتي ليست أعضاء في اللجنة (الاسكوا) للاشتراك بصفة استشارية في الدورة السادسة للجنة الفنية مذكرة من الأمين العام التنفيذي
	٦	- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة:
	٦ (f)	- التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩
E/ESCWA/C.1/15/4(Part I)/Rev.1 و Corr.1 و Supplement 1	٦ (f)	- أداء البرنامج والتعديلات المقترحة
E/ESCWA/C.1/15/4(Part II) و Corr.1	٦ (f)	- تقرير عن أنشطة التعاون الفني ومشاريع المساعدة الفنية.
E/ESCWA/C.1/15/4/Add.1	٦ (f)	- تقرير عن دعم الصناعات القائمة في بلدان منطقة الاسكوا
E/ESCWA/C.1/15/4/Add.2	٦ (f)	- تقرير عن دعم مشاريع المساعدة الفنية الرامية الى النهوض بالمرأة.
E/ESCWA/C.1/15/4/Add.3	٦ (f)	- تقرير عن نتائج الحلقة التدريبية حول استخدام الحاسب الشخصي في تجميع وتخزين ومعالجة واسترجاع البيانات المزرعية
E/ESCWA/C.1/15/4/Add.4	٦ (f)	- تقرير عن تحديد وترويج مشاريع ملائمة للتعاون الاقليمي ودون الاقليمي في منطقة الاسكوا بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

الرمز	البند	العنوان
E/ESCWA/C.1/15/4/Add.5	٦ (أ)	- تقرير عن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط للبضائع
E/ESCWA/C.1/15/4/Add.6	٦ (أ)	- تقرير عن نشاطات عقد النقل والمواصلات في غربي آسيا (١٩٨٥-١٩٩٤)
E/ESCWA/C.1/15/4/Add.7	٦ (أ)	- تقرير عن التقدم المحرز في تعزيز التعاون الاقليمي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في منطقة الاسكوا
E/ESCWA/C.1/15/4/Add.8	٦ (أ)	- تقرير عن المفاوضات الجارية حول مسودة مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية وما يتصل بها من ترتيبات دولية أخرى
E/ESCWA/C.1/15/4/Add.9	٦ (أ)	- تقرير عن تعزيز التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا
E/ESCWA/C.1/15/4/Add.10	٦ (أ)	- تقرير عن تقييم مواد البناء وتصاميم المساكن البديلة الموفرة للطاقة في بلدان مختارة من منطقة الاسكوا
E/ESCWA/C.1/15/5	٦ (ب)	- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة: استعراض المطبوعات المتكررة
E/ESCWA/C.1/15/6	٦ (ج)	- تقرير الأمين العام التنفيذي عن نشاطات اللجنة: متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة
E/ESCWA/C.1/15/6/Add.1	٦ (ج)	- '١' القرار ١٥٦ (د-١٤) بشأن برنامج العمل والأولويات للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩
E/ESCWA/C.1/15/6/Add.2	٦ (ج)	- '٢' القرار ١٥٧ (د-١٤) بشأن الخطة متوسطة الأجل للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥
E/ESCWA/C.1/15/6/Add.3	٦ (ج)	- '٣' القرار ١٦٠ (د-١٤) بشأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني
E/ESCWA/C.1/15/6/Add.4 و Corr.1	٦ (ج)	- '٤' القرار ١٦١ (د-١٤) بشأن الموارد البشرية والمالية والشواغر في الأمانة التنفيذية
E/ESCWA/C.1/15/7	٧	- أعمال المتابعة على الصعيد الاقليمي للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة مذكرة من الأمين العام التنفيذي

الرمز	البند	العنوان
E/ESCWA/C.1/15/8	٨ -	التعاون فيما بين البلدان النامية ومع المنظمات الاقليمية مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/C.1/15/9	٩ -	مشروع برنامج العمل والأولويات لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١
E/ESCWA/C.1/15/10 (Part I) و Supplements 1-3	١٠ -	مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧: التعاون الاقليمي من أجل التنمية في غربي آسيا مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/C.1/15/10(Part II)	١٠ -	مشروع الخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧: التعاون الاقليمي من أجل التنمية
E/ESCWA/C.1/15/11	١٢ (أ) -	تقرير لجنة التفتيش المشتركة عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
E/ESCWA/C.1/15/12	١٢ (ب) -	ملخص النتائج والتقديرات الأولية للأضرار الناجمة من جراء الأمطار والسيول التي أصابت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/C.1/15/13	١٢ (ج) -	طلب عضوية دول منطقة غربي آسيا في اللجنة الاحصائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/C.1/15/14	١٢ (د) -	التحضير للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع (١٩٩١-٢٠٠٠) مذكرة من الأمين العام التنفيذي
E/ESCWA/C.1/15/15	١٣ -	مشروع تقرير اللجنة الفنية عن أعمال دورتها الخامسة
E/ESCWA/C.1/15/INF.1/Rev.1	- -	قائمة بالوثائق
E/ESCWA/C.1/15/INF.2/Rev.1	- -	قائمة بالمشتركين